﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٦﴾ [سبأ: 36]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

إبطالُ وهمِ أنَّ الـرِّزقَ سببُ الفضيلةِ وعلَّة الخيريَّة

بعد أن بيَّنت الآيتان السابقتان تبجُّحَ المترفين واغترارَهم بما أنعمَ اللهُ تعالى عليهم مِنَ الأموالِ والأولادِ، وادِّعاءَهم أنَّ الله سبحانه لن يعذِّبهم في الدُّنيا والآخرةِ؛ لأنَّهُ أنعمَ عليهم بوافرِ المالِ والولد؛ ناسب بيان حقيقةِ رزقِ العباد، فأتَتْ هذهِ الآيةُ؛ لتأمر النَّبيَّ ﷺ بأنْ يُصَحِّحَ لهؤلاء المترفين خَطَأَهم، ويكشفَ لَهُم عن جَهْلِهم، ويبيِّنَ أنَّ موضوعَ الرِّزق فضلٌ مِنَ الله تعالى، يقسمُهُ كما يشاء بعلمهِ وحكمتهِ، فلا ينقاسُ عليه نعيمُ الآخرةِ وعذابها الَّذي مبناهُ على الاستحقاق، والمترتِّب على الإيمانِ والكفر[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَبۡسُطُ﴾: (بسط) أَصْلٌ واحِدٌ، وهو: امتدادُ الشَّيءِ، في عِرَضٍ أَو غَيرِ عِرَضٍ، فالبِساطُ ما يُبسَطُ، والبَساطُ الأَرضُ، وهيَ البَسيطَةُ، يُقالُ: مَكانٌ بَسيطٌ وبَساطٌ، ويَدُ فُلانٍ بِسْطٌ: إذا كانَ مِنفاقًا، والبَسْطَةُ في كُلِّ شَيءٍ: السَّعَةُ[2]، والباسِطُ: اللهُ تعالى يَبسُط الرِّزقَ لِمَن يشاءُ، أي: يوَسِّعُهُ، قال سبحانه: ﴿*وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: 27]، أي: لو وسَّعَهُ[3]، وهو المقصودُ في الآيةِ.

2) ﴿وَيَقۡدِرُ﴾: (قدر) أصلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَبْلَغِ الشَّيءِ وكُنْهِهِ ونِهايَتِهِ، فالقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ، يُقالُ: قَدْرُهُ كَذا، أَي: مَبْلَغُهُ، وكذلكَ القَدَرُ، وقَدَرْتُ الشَّيءَ أَقدِرُهُ وأَقْدُرُهُ مِنَ التَّقدير، قال تَعالَى: ﴿وَمَن

(1) الزمخشري، الكشاف: 3/ 586، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 11/ 298.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بسط).
(3) الفيروزابادي، القاموس المحيط، والرّاغب، مفردات القرآن: (بسط).

قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ﴾ [الطلاق: 7]، فَمَعناهُ: قُتِرَ، وقياسُهُ: أَنَّهُ أُعطيَ ذلك بقدرٍ يسيرٍ[1]، واستُعْمِلَ التَّركيبُ في معنى التَّضييقِ مِن كونِ الشَّيءِ على قَدْرِ الشَّيء دونَ زيادةٍ، قال تعالى: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ [الفجر: 16]: ضَيَّقه[2]، وهو المرادُ في الآيةِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بَسْطُ الرِّزق وقَدْرُه لا يتعلَّقُ بالهدى والضَّلال

تُخاطِبُ الآيةُ الكريمةُ رسولَ اللّه ﷺ أن يُخبرَ هؤلاء الجاهلين بأنَّ بَسْطَ الرِّزْقِ وتقْتيرَهُ شَأْنٌ آخرُ مِنْ تصرُّفاتِ اللَّهِ المَنوطَةِ بما قَدَّرَهُ في نظامِ هَذا العالَمِ، فَلا مُلازَمَةَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الرُّشْدِ والغَيِّ، والهُدَى والضَّلالِ، ولو تَأَمَّلْتُم أَسبابَ الرِّزقِ؛ لَرَأَيتُموها لا تُلاقي أَسبابَ الغَيِّ والاهتداءِ، فرُبَّما وسَّعَ اللّهُ الرِّزْقَ عَلى العاصي، وضَيَّقَهُ عَلى المُطيعِ، ورُبَّما عَكَسَ، وربَّما يوسِعُ على شخصٍ في وقتٍ، ويُضيِّق عليه في وقتٍ آخرَ، فَلا يغرَّنكم هَذا وذاكَ، فإنَّكُم لا تَعلَمونَ[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

عِلَّةُ فصلِ الجملة عمّا قبلها:

الاستئنافُ لتصحيحِ المفاهيم والجوابِ عن السّائلين

جاءتْ جملةُ: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ مفصولةً عمّا قبلها؛ لأنَّها استئنافيَّةٌ، وتحتَمِلُ الاستئنافَ النَّحويَّ على اعتبارِ أنَّها تُنشِئ تصحيحًا للمفاهيمِ المغلوطَةِ، فهي مفصولةٌ لكمال الانقطاعِ، أو الاستئناف البيانيَّ على اعتبارِ افتراضِ سؤالٍ، وهو ماذا يُقال لهؤلاءِ الذين يزعمون عدمَ تعذيبهم؛ بسبب ما أُعطوا مِن أكثريَّةِ المال والولدِ؟ فتأتي هذه الآيةُ لتوضِّحَ الحكمةَ الرَّبّانيَّة في تقسيم الأرزاقِ على النّاس، ومِنْ ثمَّ فُصِلَت عمّا قبلها، كما يُفصَل الجوابُ عن السؤال.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قدر).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقي: (قدر).
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 213، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 11/ 298.

غرضُ الأمرِ ودلالته:

تقويةُ حُجَّةِ الرَّسولِ في دحض قياس المُتْرَفين الفاسدِ

فعلُ الأمرِ الموجَّهُ إلى رسول الله ﷺ: ﴿قُلْ﴾ إرشادٌ لتصحيح ما شاعَ بين الأممِ السّابقة، وما يرغبُ في توهُّمه المعاصرون من مشركي قريشٍ، وجميعِ النّاس؛ لأنَّ حالَ مُتْرَفي قريشٍ معَهُ يُشبه حالَ المُتْرَفين مع رسلِهم، ومِن ثمَّ كان الأمرُ بضرورة إبطال هذا القياسِ ببيانٍ واضحٍ صريحٍ، ليس فيه لبسٌ ولا غموضٌ، والغرض من أمرِهِ بذلك؛ الاهتمامُ والعنايةُ، كأنَّه وصيَّةٌ خاصَّة في هذا الأمر؛ لأنَّه إذا كانَ اللّه هو الَّذي يُلَقِّنُه الحُجَّة؛ كان ذلك أبلغَ في تقويتِه، فكأنَّ اللَّه يُلَقِّنه الحجَّة ليُحاجَّ بها، لكِن على لسانِه[1].

غرضُ توكيد الخبر:

عند حلولِ الإنكارِ ينزلُ التَّوكيد ليُبرهن على المعنى الحقيق

جاء الكلامُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ مُؤكَّدًا بـ﴿إِنَّ﴾ والجملة الاسميَّة وتقديم المسند إليه على الخبرِ الفعليِّ؛ لأنَّه موجَّهٌ إلى الكافرين الذين يُنكرون أنْ يوَسِّعَ اللّهُ في الدُّنيا على مَنْ لا يرضى فعلَه[2]؛ لأنَّهم يقيسونَ الثَّواب والعقابَ في الآخرة على نعيمِ الدُّنيا وشقائها، ولا يوجدُ بينَ الأمرين أدنى علاقةٍ، فالثَّوابُ والعقابُ مرتبطان بالإيمان والكفر، أمّا بسطُ الرِّزق وتضييقُهُ في الدُّنيا فَمَرَدُّهما إلى إرادةِ اللّهِ تعالى ومشيئتِه.

دلالةُ التَّعبيرِ بعنوان الرُّبوبيَّة:

اللهُ تعالى هو المتكفِّلُ بالأرزاق رعايةً لمصالح خلقِهِ، وحفظًا لحياتِهم

اختار النَّظمُ الكريمُ في جملة: ﴿إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ﴾ استعمالَ عنوانِ الرُّبوبيَّة، الموضوعِ للعناية والرِّعاية والتَّعهُّد[3]؛ للدَّلالة على أنَّ الرِّزقَ مِنَ الأمور التي تَكَفَّل اللّهُ بها رعايةً لمصالح خلقِه، وحفظًا لحياتهم، بِقطعِ النَّظر عن إيمانهم وكفرِهم، ما يعني: أنَّ بسْطَ الرِّزقِ أو تضييقه لا علاقةَ لهُ بالهدى والضَّلال.

---

(1) ابن عثيمين، تفسير القرآن الكريم "سورة الفرقان": 45.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 514.

(3) الراغب، مفردات القرآن: (رب).

دلالةُ إضافةِ لفظ الربوبيَّة إلى الضَّمير:

تشريفُ خيرِ الخلقِ بالرُّبوبيَّة لا يعني تفضيلَهُ على الخلقِ بمقتضيات الرُّبوبيَّة

آثر النَّظمُ التَّعبيرَ بوصفِ الرُّبوبيَّةِ مضافًا إلى ضميرِ النَّبيِّ ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ﴾ دون (ربكم) أو (ربي وربكم)؛ تشريفًا للرَّسول الحاملِ للرِّسالة، النّاقلِ للبيانِ الإلهيِّ، وللإشارةِ إلى أنَّ الكافرين المُنكرين ليسوا أهلًا لشرفِ الإضافة إلى الاسمِ الجليلِ؛ بسبب كفْرِهم بالرَّسول، واغترارِهم بِنِعَمِ اللهِ عليهم، واعتقادِهم الجازم انتفاءَ عذابِهم في الآخرةِ قياسًا على حالِهم في الدُّنيا، وغير ذلك ممّا يوجب حِرْمانَهم شرفَ الإضافةِ إلى الاسم الرَّبِّ، ويمنعُ نِسْبَتَهم إليه.

بلاغةُ الاستعارةِ التصريحيَّةِ:

إبرازُ سَعَةِ الرِّزق في صورةٍ محسوسةٍ يدركُها المخاطَبُ

في التَّعبيرِ بالفعل: ﴿يَبْسُطُ﴾ استعارةٌ، شُبِّهَ فيها تَيْسيرُ الرِّزقِ وتَكْثيرُهُ بالبسط، الذي يعني: نشْرَ الثَّوبِ وغيره، فاستُعيرَ البَسْطُ لتيسيرِ الرِّزقِ وتوسيعِهِ على سبيلِ الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ التَّبعيَّةِ الَّتي تبرزُ معنى التَّوسيعِ والتَّيسير في صورة محسوسةٍ ملموسةٍ يدركُها المخاطَبُ، ويعيها؛ إذ المَبسوطُ تَكثرُ مساحَةُ انتشارِهِ، وتَتَّسِعُ[1].

نكتةُ التَّعبيرِ بصيغةِ المضارع:

بسطُ الرِّزق وقدرُهُ متجدِّدٌ متغيِّرٌ لا يثبت لأحد

آثرَ النَّظمُ التَّعبيرَ عن تيسير الرِّزق وتوسعته بالمُضارع: ﴿يَبْسُطُ﴾؛ لما يمتازُ بهِ مِنَ الدَّلالة على الاستمرارِ التَّجدُّديِّ الَّذي يعني: أنَّ اللهَ تعالى يُجدِّدُ رزقَ مَن يشاء مِن خلْقِهِ بالأموال والأولاد وغيرِهما في كلِّ وقتٍ أراده[2]، وليس شرطًا أن يكونَ ذلك علامةً على رضاهُ عن المَوسَّعِ عليه، أو تفضيلِه له على غيرِهِ مِنَ الخَلقِ، فهو باعتباراتٍ ربّانيَّةٍ، لا نعلم حقائقَها، لكنَّنا نؤمن بها.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 214.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 514.

معنى التَّعريفِ في لفظِ ﴿ٱلرِّزۡقَ﴾:

الرِّزقُ شاملٌ للأموال والأولادِ وغيرهما ممّا يتمتَّع به الإنسانُ

(أل) في ﴿ٱلرِّزۡقَ﴾ لتعريفِ الجنسِ، وهي تدلُّ على أنَّ اللهَ تعالى يوَسِّع على مَن يشاءُ مِن خَلْقِهِ، ويعطيهِ مِن جميعِ أنواعِ الرِّزقِ وصنوفِهِ، فيوسِّع عَليهِ في الأموال والأولاد وفي غيرهما، لدرجةِ أنَّ الآدميَّ قد لا يعرفُ مصادرَ التَّوسعة وأسبابَها، وكذلك يُضَيِّقُ مِنَ الرِّزق ما شاء على مَن شاء، كلُّ ذلك بعلمِهِ وحكمتهِ وقدرتهِ ﷻ.

نوعُ (اللام) ومعناها:

رزقُ العبادِ عائدٌ لإرادةِ الله تعالى وحدَه

(اللام) في قوله تعالى: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ حرفُ جرٍّ يفيد الاختصاصَ، وفيه دلالةٌ على أنَّ اللهَ تعالى يَختصُّ مَنْ يشاءُ مِن خَلْقِهِ بالزيادة في الأموال والأولادِ، اختصاصًا لا يدلُّ على تفضيلٍ أو رِضًا، ولكنَّه اختصاصٌ يَرى به ماذا يفعلُ؟ وكيف يشكر ما اختُصَّ به دونَ غيرِه؟ فقد يَخْتَصُّ اللهُ تعالى مَنْ يشاءُ ابتلاءً وامتحانًا، فلا يدلُّ البَسْطُ على الرِّضا، ولا القَدْرُ على السُّخط، على ما عُرف مِنْ سنَّته في هذهِ الدّار[1].

علَّةُ التَّعبيرِ بالموصول:

بَسْطُ الرِّزقِ وقَدْرُه يعمُّ جميعَ الخَلقِ بلا استثناء

أوثرَ التَّعبيرُ عن المجرورِ باسم الموصولِ العامِّ في قوله تعالى: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾؛ للدَّلالةِ على عموم البسطِ والقدر كلَّ البشر دون استثناءٍ، فبسطُ الرِّزقِ وقدْرِهِ ليس خاصًّا بأحدٍ دونَ أحدٍ، ولا بطائفة دونَ طائفةٍ، فقد يكون للمطيع، وقد يكون للعاصي، ولا علاقة بينَهُ وبين الكفر والإيمان، أو الهدى والضَّلال.

دلالةُ التَّعبيرِ بفعل المشيئةِ دونَ الإرادةِ:

بسْطُ الرزق وقَدْرُه يكونان لحكمةٍ وفائدةٍ في وقتهما المناسب

عبَّر النَّظمُ في صلة الموصولِ بفعلِ المشيئة المُسندِ إلى ضمير الربِّ في قوله تعالى: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾؛ للدَّلالة على أنَّه سبحانه يضعُ كلَّ شيءٍ في موضِعه اللّائقِ المناسبِ، فلا يوسِّع الرِّزق إلّا لحكمةٍ،

(1) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 514.

ولا يُضَيِّقُه إلّا لفائدةٍ، وذلك هو شأنُهُ تعالى في كلِّ الأمور، ومع جميعِ الخَلقِ، وعبَّر بفعلِ المَشيئةِ دونَ فعلِ الإرادةِ؛ للإشارة إلى أنَّ البسطَ لا يحصل إلّا في الوقتِ الذي تتحقَّقُ به مصالحُ العباد؛ إذ "الإرادَة تكون لما يتراخى وقتُه، ولما يتراخى أمرُهُ، والمشيئةُ تكونُ لِما لمْ يتراخَ"[1].

دلالةُ التَّعبيرِ بفعلِ المشيئة مضارعًا:

بسطُ الرِّزقِ وقَدْرُه يتجدَّدان بتجدُّد مشيئة الله تعالى

عبَّر النَّظم الكريمُ بالفعل: ﴿يَشَآءُ﴾ مُضارعًا؛ لما يمتازُ به من الدِّلالة على تجدُّد مشيئتِهِ تعالى وعدمِ اقتصارِها على حالٍ واحدة، بمعنى: أنَّه قَدْ يوسِّع على العاصي، ويُضيِّق على المطيع، وقد يوسِّع عليهما معًا، وقد يُضيِّق كذلك عليهما معًا، وقد يُضيِّق على الواحد أوَّلًا، ثمَّ يوسِّع عليه آخرًا، وقد يوسِّع عليه أوَّلًا، ثم يضيِّق عليه آخرًا، وهكذا حسبما تتجدَّدُ مشيئته سبحانه وبحمده.

دلالةُ واو العطفِ:

قَدْرُ الرِّزقِ آخذٌ حكمَ البسط وجودًا وعدمًا وهو منوطٌ بالمشيئة

حرفُ (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَيَقْدِرُ﴾ لعطف فعل (يقدر) على فعل: ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾، وجيءَ به؛ للدَّلالة على أنَّ تضييقَ الرزقِ وقدرَه راجعان كذلك إلى مشيئةِ اللّه تعالى وحكمتِه، فلهما حكمٌ واحدٌ من حيثُ سببُ الصُّدورِ، وأنَّه غيرُ مُتسبِّبٍ عن الهدى والضَّلال، شأنُه شأنُ البَسطِ، ويجري عليه مِنَ الحِكمةِ والمشيئة ما يجري على التَّوسعةِ والبَسطِ، فالرِّزْقُ في الدُّنْيا لا تدلُّ سِعَتُهُ، ولا يَدُلُّ ضيقُهُ عَلَى حالِ المُحِقِّ والمُبْطِلِ، فَكَم مِن موسِرٍ شَقيٍّ، وكم مِن مُعْسِرٍ تَقيٍّ[2].

لطيفةُ التَّعبيرِ بفعلِ القَدْرِ مضارعًا:

أوثِرَ التَّعبيرُ بفعل القَدْرِ مضارعًا ﴿وَيَقْدِرُ﴾؛ لِما يدلُّ عليه

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 124.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 25/ 209.

ربطُ قَدْرِ الرِّزق وبسطِه بالرِّضا والسُّخط من مزالقِ الأفهام

المضارعُ من الاستمرارِ التَّجدُّدي، الذي يفيد: أنَّ اللَّهَ تعالى يتجدَّدُ تقديرُهُ رزقَ مَنْ يشاء مِنْ خَلقِهِ في الأموال والأولاد وغيرهما، في أيِّ وقتٍ يريده، وليس شرطًا أنْ يكونَ ذلك دليلَ سخطِه سبحانه على مَنْ قدَر عليه رزقَهُ، كما أنَّ البسطَ ليس دليلَ رضاهُ على مَن أَفْسَحَ لهم في العطاء، فإذا بسطَ اليوم؛ فقد يكونُ القدْرُ غدًا، والعكس بالعكس.

بلاغةُ الاستعارةِ في لفظِ ﴿وَيَقْدِرُ﴾:

تقديرُ الرِّزقِ تقليلٌ وتضييقٌ ليكونَ على قدر حاجةِ العبادِ

في قوله تعالى: ﴿وَيَقْدِرُ﴾ استعارةٌ، حيث شُبِّهَ فيها عُسْرُ تحْصيلِ الرِّزق وقِلَّةُ حاصِلِهِ بالتَّقْدير، الذي يعني التَّحْديدَ والإعطاءَ على قدر الحاجة؛ لأنَّ الشيءَ القليل يَسهُل عدُّهُ وحسابُهُ، فاستُعيرَ القَدْرُ لعُسر التحصيل وقلَّتِه على سبيل الاستعارة التصريحيَّة التَّبعيَّة، التي تبرز قلَّةَ الرِّزق وضيقَه، بحيث يكون على قدر المطلوب؛ لأنَّ الشيءَ القليلَ يسهُل عدُّه وحسابُه، ولذلك قيل في ضدِّه: ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢١٢﴾﴾ [البقرة: 212][1].

نكتةُ حذفِ متعلَّقِ فعل ﴿وَيَقْدِرُ﴾:

الرِّزقُ المبسوطُ قد يأتيه زمانُ التَّقديرِ

مَفعولُ ﴿وَيَقْدِرُ﴾ مَحذوفٌ دَلَّ عَلَيهِ مَفعولُ ﴿يَبْسُطُ﴾، والمعنى: يَقدِر الرِّزقَ لِمَنْ يشاء، وفي حَذفِهِ ودلالةِ مفعول فعلِ البَسطِ المذكورِ عليه تأكيدٌ على أنَّ قَدْرَ الرِّزقِ يجري عليه ما يجري على بَسْطِهِ مِنَ الخضوع لمشيئةِ اللَّهِ تعالى وحكمته، وأنَّ وراءَهُ أسبابًا لا يُحيطُ بها الناسُ، ولا علاقةَ بينه وبين الهدى والضَّلال، أو الكفر والإيمان، ولبيانِ أنَّ هذا الرِّزقَ المبسوطَ هو نفسُه قد يأتيه يومٌ يُقدر فيه على صاحبِه.

نوعُ الواوِ ودلالتها:

أكثرُ الناسِ يجهلون مرادَ اللهِ وحكمته في البسطِ والقَدْرِ

(الواو) في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يمكن أن تكونَ استئنافيَّة، جيءَ بها للتَّنبيهِ إلى جهلِ أكثرِ النَّاس بحكمةِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 214.

اللّه ومرادِهِ في توزيع الأرزاقِ على خلقِهِ، ويمكنُ أن تكونَ للحال، والجملةُ بعدها تدلُّ على أنَّ حال أكثرِ النّاسِ هو الجهلُ بمراد اللّه تعالى وحكمتهِ في بسطِ الرِّزق وقَدْرِه.

فائدةُ إيثارِ أسلوب الاستدراكِ:

إبطالُ ما هو منتشرٌ بين النّاس بأنَّ البسطَ والقدرَ متعلّقان بالرِّضا والسُّخط

آثر النَّظمُ الكريم أسلوبَ الاستدراك بحرفِ (لَكِنَّ) في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ دون الخبر، فلم يقل: (وأكثرُ الناس لا يعلمون)، وذلك للتَّنبيهِ على أنَّ أكثرَ النّاس يعتقدون خلافَ ذلك، فهُم يظنّون أنَّ البسطَ والقدر مرتبطان بالرِّضا والسُّخط، وبالهدى والضَّلال، ولا يعلمون أنَّهما راجعانِ لمشيئةِ اللّهِ تعالى وحكمته، فحمل حرفُ الاستدراك دلالةَ التَّجهيل لما هو سائدٌ ومنتشر بين النّاس.

دلالةُ استعمالِ مفردة الكثرةِ بصيغة (أفعل):

الفضيلةُ ثابتةٌ للقلّةِ القليلة ومنفيَّة عن الكثرةِ المتكاثرة

جاء لفظُ ﴿أَكۡثَرَ﴾ على وزنِ أفعلَ، وهو يدلُّ على الكثرةِ المُطلَقَة ﴿أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ﴾، غيرِ المُقيَّدةِ بمفضَّلٍ عليه، أي: إنَّه مسلوبُ المُفاضلة، والمعنى: أنَّ الغالبيَّةَ العظمى مِنَ النّاس لا يعلمونَ أسبابَ تفضيلِ بعضِ الخَلقِ في الرِّزق مع كونِهم عصاةً كافرين، وأسبابَ التَّضييقِ على آخرين مع كونِهم مطيعينَ مؤمنينَ؛ لأنَّهم تَوَهَّموا أنَّ بَسْطَ الرِّزْقِ عَلامَةٌ عَلَى القُرْبِ عِندَ اللَّهِ، وأنَّ ضِدَّهُ عَلامَةٌ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ[1]، والتَّعبيرُ بهِ على وزنِ أفعلَ يدلُّ على أنَّ قِلَّةً مِنَ النّاسِ - وهم المؤمنونَ - يَعرفون أنَّه لا ارتباطَ بينَ بسطِ الرِّزقِ وقَدْرِه ورضا اللّه وسُخطِه، وأنَّ أحوالَ النّاس في الآخرةِ مردُّها إلى الكفرِ والإيمان، لا إلى شيءٍ آخرَ.

معنى تعريفِ لفظِ ﴿ٱلنَّاسِ﴾:

جاء لفظُ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ معرَّفًا تعريفَ الجنسِ، وفي التَّعبير بها

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 214.

دلالةٌ على أنَّ الناس على اختلافِ أنواعِهم وأحوالِهم وجنسيّاتِهم وأزمانِهم في الجهلِ بارتباط بسْطِ الرِّزق وقدرِهِ بمشيئة اللّهِ وحكمتِهِ سواءٌ، لا فرقَ في ذلك بين الرِّجال والنِّساء، والشَّباب والشُّيوخ والأغنياءِ والفقراءِ، والكُبراء والضُّعفاء، والمُترفين والمحتاجينَ، وفي إضافةِ ﴿أَكْثَرَ﴾ للفظ النّاس إيماءٌ إلى هذا العمومِ.

النّاسُ لفظٌ عامٌّ خُصَّ منه القليلُ العالمُ بحكمةِ الله تعالى

بلاغةُ التَّعبيرِ بفعل العلمِ منفيًّا:

أوثِرَ التَّعبيرُ بفعل العلمِ المنفيِّ في قولِهِ تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ لأنَّ انتفاءَ العِلم يؤكِّد انتفاءَ القدرةِ على إدراكِ الأسبابِ الَّتي مِن أجلها يفاضلُ اللّهُ تعالى بين خلقِهِ في الرِّزق؛ لأنَّ ذلك ممّا يعجز الناس عنه، وممّا خصَّ اللّه به نفسَهُ، والمعنى: ليس لهم عِلمٌ ليتدبَّروا به ما ذكرنا مِنَ الأمرِ، فيعلموا أنَّه ليس كلُّ موَسَّعٍ عليه في دنياه سعيدًا في عُقباه[1].

مـن نُـفـي عنه العلمُ ثبتَ عليهِ العجزُ، وليس له إلّا التَّسليمُ

نكتةُ التَّعبيرِ بفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مُضارعًا:

جاء النَّظم الكريمُ بفعل العلم المنفيِّ مضارعًا في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للدَّلالةِ على انتفاءِ عِلم النّاس واستمرارِهِ في كلِّ زمانٍ بأنَّ اللّه تعالى يبسطُ الرِّزق لِمن يشاءُ مِن خلقِهِ ويَقْدِرهُ على مَن يشاءُ مِنهم؛ لحكمةٍ لا يعلمها غيرُهُ، ولفوائدَ لا يحيط بها أحدٌ سواه، والواقعُ الحاصل أنَّ غالبيَّةَ الناس في كلِّ العصورِ يُرجعون البَسط إلى رضا اللّه تعالى، والقَدْرَ إلى غضبِهِ وسخطِهِ، وذلك ليس بصحيحٍ، ولأجلِهِ أَمَرَ اللّهُ تعالى نبيَّه ﷺ أنْ يَقولَ ويوَضِّحَ.

الـجـهـلُ هـو السِّمةُ الغالبة في أكثر النـاس في كلِّ زمن

نكتةُ حذفِ مفعولِ ﴿يَعْلَمُونَ﴾:

مَفعولُ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مَحذوفٌ دَلَّ عَليهِ الكَلامُ، أَي: لا يَعلَمونَ أَنَّ اللّهَ يَبسُطُ الرِّزقَ لِمَن يَشاءُ ويَقدِرُ، باعتبارِ عُمومِ قوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ مَن كانَ صالِحًا أَو طالِحًا[2]، وأوثِرَ حذفُ المفعولِ؛ للتَّعميمِ الدّالِّ

الـجـهـلُ رأسُ الكفرِ، والشَّهوةُ والـشُّـبـهـةُ جناحاه

(1) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 514 وما بعدها.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 214.

على أنَّ الجهلَ سببٌ رئيسٌ في كفرِ المترفين وغيرهم بالرُّسلِ، وسببٌ رئيسٌ في جعْلِهم يزعمون أنَّ مدارَ البسطِ هو الشَّرفُ والكرامةُ، ومدارَ القَدْرِ هو الذِّلَّةُ والهَوانُ، ولا يدرون أنَّ الأوَّلَ كثيرًا ما يكونُ بطريقِ الاستدراجِ، والثّاني بطريقِ الابتلاءِ ورفْعِ الدَّرجاتِ[1]، ولا ارتباطَ بينَ حصولِهما في الدُّنيا والسَّعادة والشَّقاء في الآخرة؛ لأنَّ الجزاءَ في الآخرة يقابل الكُفرَ والإيمانَ.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

البسطُ والتَّوسعة:

البسطُ سَعةٌ وامتدادٌ والتَّوسعةُ سَعةٌ محدودة

بَسْطُ الشَّيءِ يعني: نشْرَهُ وتوسيعَهُ، وهو: امتدادُ الشَّيءِ، في عرَضٍ أو غيرِ عرَضٍ، والبَسطَةُ في كُلِّ شَيءٍ: السَّعَةُ، والباسِطُ: اللهُ يَبْسُط الرِّزقَ لِمَنْ يشاءُ، أي: يوَسِّعُهُ[2].

أمّا التَّوسعةُ؛ فهي عَلَى خِلافِ الضّيقِ والعُسْرِ، والوُسْعُ: الغِنَى، واللَّهُ الواسِعُ أَي: الغَنيُّ[3]، والمعنى المحوريُّ: انفساحٌ وانبساطٌ في جوف الشَّيء الملتحم ليضُمَّ ما يوضعُ فيه، والخطوة الواسعةُ: حيزٌ منبسِطٌ بين موقع الرِّجْل وموقعها التالي[4]، ما يعني: أنَّ التَّوسعةَ تكون في نطاق محدَّدٍ، بخلاف البسط الذي يمكن أن يحصلَ بغير حدودٍ، ومِن ثَمَّ كان التَّعبيرُ بـ (البسط) أنسبَ للسياق؛ لأنَّه لا يحصلُ إلّا بمشيئةِ الله تعالى وحكمته، ولأنَّه ليس علامةً على حالِ الإنسان في الآخرةِ، على الرَّغم من كونِهِ يحصلُ بغيرِ حدودٍ.

القدرُ والتَّضييقُ:

القدرُ إعطاءٌ على قدرِ الحاجةِ، والتَّضييق يُلحظُ فيه النُّقصان

القدرُ يَدُلُّ عَلى مَبْلَغِ الشَّيْءِ وكُنْهِهِ ونِهايَتِهِ، فالقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ، قال تَعالَى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ﴾ [الطلاق: 7]، مَعناهُ: قُتِرَ،

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 135.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، مفردات القرآن: (بسط).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وسع).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقي: (وسع).

وقياسُهُ: أَنَّهُ أُعطيَ ذَلِكَ بِقَدْرٍ يَسيرٍ، واستُعْمِل في معنى التَّضييقِ مِن كون الشَّيءِ على قَدْر الشيءِ دون زيادة[1].

والتَّضييقُ يَدُلُّ عَلَى خِلافِ السَّعَةِ، وهوَ الضّيقُ، والضَّيقَةُ: الفَقرُ[2]، والمعنى المحوريُّ: نقصُ فراغِ الحيِّز من تضامِّ جوانبِ محيطِهِ، أي: تقاربُها بعضُها إلى بعضٍ: كما في ضيق الدّارِ والثوب والمكان على ما فيهنَّ[3]، ولأَنَّ قضاءَ مصالحِ الخَلقِ ورعايتها مِن سماتِ الرُّبوبيَّة؛ كان التَّعبيرُ بفعل (القَدْر) أنسبَ؛ لدلالته على الإعطاءِ على قدرِ الحاجة، بخلاف التَّضييق الذي يكونُ أقلَّ مِنَ الحاجة، وأنقصَ من الضَّرورةِ، والذي قد يكون ضارًّا بمصالحِ الخَلقِ، ومفسدًا لها.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (قدر).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ضيق).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي: (ضيق).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والأربعون،
سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 46 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-99-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 46 : المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-99-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0986397 بتاريخ 2025/01/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»